



# النشرة اليومية

Tuesday, 25 November, 2025





# أخبار الطاقة



# "تفاؤل بالسلام وزيادة الإمدادات" يثبتان أسعار النفط

## الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الاضطراب قصير المدى الناجم عن العقوبات الأميركية على شركة روسنفت المملوكة للدولة، وشركة لوك أويل الخاصة، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم الجمعة. أدت العقوبات إلى احتجاز ما يقرب من 48 مليون برميل من النفط الخام الروسي في البحر.

حدد ترمب يوم الخميس موعدًا نهائيًا للاتفاق، على الرغم من أن القادة الأوروبيين يسعون إلى تحسينه. قد يؤدي اتفاق السلام إلى رفع العقوبات التي كبحت صادرات النفط الروسية. كانت روسيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة في عام 2024، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

يُعدّ عدم اليقين بشأن تخفيضات أسعار الفائدة الأميركية عاملاً آخر يُضعف شهية المستثمرين. ومع ذلك، ازداد احتمال خفض سعر الفائدة الشهر المقبل بعد أن أشار جون ويليامز، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، إلى خفضها على المدى القريب.

وقالت سوغاندا ساشديفا، مؤسسة شركة إس إس ويلث ستريت للأبحاث ومقرها نيودلهي: "قد تُسهم توقعات خفض محتمل لأسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر في موازنة المشاعر السلبية من خلال تحسين شهية المخاطرة العالمية". وأضافت: "انخفضت أسعار النفط الخام بالفعل بنسبة تقارب 17 % هذا العام،

استقرت أسعار النفط أمس الاثنين، بعد انخفاضها بنحو 3 % الأسبوع الماضي، حيث قِيم المستثمرون فرص خفض أسعار الفائدة الأميركية مقابل احتمال التوصل إلى اتفاق بين روسيا وأوكرانيا قد يُتيح المزيد من الإمدادات الروسية من خلال تخفيف العقوبات.

من المقرر أن تستأنف الولايات المتحدة وأوكرانيا العمل على خطة منقحة لاتفاق السلام قبل الموعد النهائي الذي حدده الرئيس الأميركي دونالد ترمب يوم الخميس، بعد أن اتفقتا على تعديل نسخة سابقة وصفها النقاد بأنها مُحابية لموسكو بشكل مفرط.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 3 سنتات، أو 0.05 %، لتصل إلى 62.53 دولارًا للبرميل، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط بمقدار 7 سنتات، أو 0.12 %، ليصل إلى 57.99 دولارًا للبرميل. وقد وصل كلا الخامين القياسيين إلى أدنى مستوياتها منذ 21 أكتوبر.

وقال توني سيكامور، المحلل في آي جي، في مذكرة: "كان السبب الرئيس وراء موجة البيع هو سعي الرئيس ترمب الحثيث للتوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا، والذي تعتبره الأسواق مسارًا سريعًا لإطلاق العنان لإمدادات روسية كبيرة".

وأضاف أن التحركات نحو التوصل إلى اتفاق فاقت بكثير



وأضاف البنك أن ثلاثة عوامل قد تُخفض أسعار خام برنت إلى حوالي 50 دولارًا للبرميل إذا تحققت مخاطر الهبوط. أولاً، ليس من مصلحة أوبك+ خفض الأسعار بشكل كبير بسبب تزايد متطلبات الاقتراض.

ثانياً، من المتوقع أن يستقر إنتاج النفط الصخري الأمريكي عند 60 دولارًا للبرميل لخام برنت، وقد ينكمش بشكل ملموس إذا انخفضت الأسعار بمقدار 10 دولارات أخرى للبرميل. وثالثاً، لا تزال هناك سعة تخزين كافية، ومن المتوقع أن تواصل الصين بناء مخزونات نفطية استراتيجية حتى عام 2026، وفقاً لبنك أوف أمريكا.

يظل ضعف النمو الاقتصادي وحرب الأسعار المستمرة بين أوبك+ من أبرز المخاطر السلبية على النفط العام المقبل. وتشمل المخاطر الإيجابية على قطاع الطاقة التوترات الجيوسياسية، على الرغم من أن السلام في أوكرانيا قد يدفع أسعار الوقود إلى الانخفاض.

في تطورات أسواق الطاقة، أسفرت قمة المناخ "كوب 30"، التي استضافتها مدينة بيليم في البرازيل، عن إطلاق استثمارات تتجاوز تريليون دولار لصالح شبكات الطاقة المتجددة وتخزين الكهرباء خلال السنوات الخمس المقبلة، في وقت استمرت فيه الانقسامات حول التمويل والوقود الأحفوري العنوان الأبرز للمفاوضات.

أطلق تحالف يونيزا خطة لرفع إنفاقه السنوي إلى 148 مليار دولار، بزيادة تقارب 30 % عن العام الماضي، بينها 66 مليار دولار للطاقة المتجددة و82 مليار دولار للشبكات والتخزين، وستسهم هذه الاستثمارات في مضاعفة كفاءة الطاقة عالمياً وزيادة قدرة الطاقة المتجددة ثلاثة أضعاف بحلول 2030.

ما يعكس استمرار المشاعر السلبية، وعند هذه المستويات المنخفضة، من المتوقع أن يتزايد شراء القيمة تدريجياً".

شهد سوق النفط الخام عامًا متقلبًا، ويتوقع بنك أوف أمريكا، أن يظل سعر النفط تحت الضغط في عام 2026. انخفض سعر خام برنت القياسي بنسبة تقارب 20 % حتى الآن في عام 2025، ليصل متوسطه إلى 69 دولارًا للبرميل، نتيجةً للصراع بين الحرب التجارية الأمريكية وحرب أسعار أوبك+.

وقال محللون في بنك أوف أمريكا، في مذكرة للعملاء: "بلغ الحد الأعلى للنطاق 82 دولارًا للبرميل، بدايةً على خلفية العقوبات الأمريكية على روسيا في يناير، ثم مع الضربة الأمريكية لإيران في يونيو. وبلغ الحد الأدنى 60 دولارًا للبرميل في مايو، قبيل اتفاق الولايات المتحدة والصين على تخفيف الإجراءات التجارية".

وتوقع البنك أن ينمو الطلب على النفط بحلول عام 2026 بمقدار مليون برميل يوميًا، ولكن مع توقع ارتفاع المعروض من خارج أوبك+ بنحو 0.8 مليون برميل يوميًا، واستعداد أوبك+ لمواصلة صراعها على حصة السوق، فإن فائضًا وشيكًا قدره مليوني برميل يوميًا من شأنه أن يؤدي إلى بلوغ متوسط أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط 60 دولارًا و57 دولارًا للبرميل على التوالي في عام 2026.

مع ذلك، لا تزال العوامل الجيوسياسية تشكل خطرًا في تقييم مستويات العرض العام المقبل، حيث أنتجت فنزويلا وإيران 2.2 مليون برميل يوميًا أقل من مستوياتهما الحالية في بداية عام 2021، وقد يكون العرض الروسي أقل من التوقعات. ومع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.3 % في عام 2026، وفقًا لبنك أوف أمريكا، من المتوقع أن يصمد نمو الطلب على النفط.





على الأرباح. يُعدّ تراجع الإيرادات مؤلماً لروسيا، التي عززت إنفاقها الدفاعي والأمني بشكل كبير منذ إطلاق حملتها العسكرية في أوكرانيا، والتي تُطلق عليها اسم "عملية عسكرية خاصة"، في فبراير 2022.

خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام، من المتوقع أن تنخفض الإيرادات بنسبة 22 % لتصل إلى 8 تريليونات روبل، وهي في طريقها لتحقيق هدف عام 2025. انخفض سعر النفط الروسي لأغراض ضريبية في الفترة من يناير إلى نوفمبر، ليصل إلى 57.3 دولارًا للبرميل، مقارنةً بـ 68.3 دولارًا في عام 2024.

في الوقت نفسه، ارتفع سعر صرف الروبل إلى 81.1 روبل للدولار، من 91.7 روبل في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2024. وستنشر وزارة المالية الروسية تقديراتها في 3 ديسمبر. كانت الوزارة قد خططت في البداية لجني 10.94 تريليونات روبل من مبيعات النفط والغاز هذا العام، لكن انخفاض أسعار النفط دفعها إلى تخفيض هذا التوقع الشهر الماضي إلى 8.65 تريليونات روبل، بلغت إيرادات النفط والغاز 11.13 تريليون روبل العام الماضي.

فيما أعلنت 53 دولة إطلاق صندوق "الغابات الاستوائية إلى الأبد" بقيمة أولية تبلغ 5.5 مليارات دولار، مع هدف طويل المدى يصل إلى 125 مليار دولار. رغم هذا طغت الخلافات حول نسب التمويل والوقود الأحفوري على جلسات القمة، حيث تطالب الدول النامية بتمويل مُلزم وملائم للتكيف مع الخسائر والأضرار البيئية، فيما تدفع الدول المتقدمة باتجاه صيغ طوعية وغير ملزمة.

من جهة أخرى، قال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت، إن الإغلاق الحكومي كلف الاقتصاد 11 مليار دولار، حيث استمر لمدة 43 يومًا، ليصبح الأطول من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة، جاء هذا التصريح خلال مقابلة مع قناة "ان بي سي". لكن بيسنت عبر عن تفاؤله بشأن آفاق نمو أكبر اقتصاد في العالم خلال 2026، في ظل خفض أسعار الفائدة والآثار الإيجابية المتوقعة للتخفيضات الضريبية.

وقال: "تعاني القطاعات الحساسة لأسعار الفائدة في الاقتصاد الأميركي، ومنها الإسكان تعاني، من الركود، لكن الاقتصاد بأكمله ليس معرضاً لخطر النمو السليبي"، لافتاً إلى أن التضخم ارتفع جراء زيادة الأسعار بقطاع الخدمات، وليس بسبب الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب.

في وقت، أظهرت بيانات يوم الاثنين، أن إيرادات الدولة الروسية من النفط والغاز قد تنخفض في نوفمبر بنحو 35 % مقارنةً بالشهر المقابل من عام 2024 لتصل إلى 520 مليار روبل (6.59 مليارات دولار) نتيجةً لانخفاض أسعار النفط وقوة العملة المحلية. تُعدّ إيرادات النفط والغاز المصدرَ الأهم للتمويل النقدي للكرملين، حيث تُشكّل ربع إجمالي عائدات الميزانية الفيدرالية.

ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض الإيرادات بنسبة 7.4 % اعتباراً من أكتوبر، باستثناء المدفوعات الدورية للضريبة



الاقتصادية

## أسعار النفط تستقر بعد ارتفاع وسط موجة تفاؤل في الأسواق

وتراجع الخام هذا العام، مع استعداد العقود الآجلة لتسجيل رابع انخفاض شهري في نوفمبر، في ما سيكون أطول سلسلة خسائر منذ عام 2023.

استقرت أسعار النفط مع متابعة المستثمرين لحالة الإقبال على المخاطرة في الأسواق المالية الأوسع، وهو ما عوّض تأثير التقدّم في محادثات السلام بشأن أوكرانيا والتي قد تمهّد الطريق لزيادة إمدادات الخام.

ظل خام "برنت" قرب 63 دولاراً للبرميل بعد أن ربح أكثر من 1% يوم الإثنين، في حين بقي خام "غرب تكساس الوسيط" دون 59 دولاراً.

وحذت الأسهم الآسيوية حذو مكاسب وول ستريت بدعم من التوقعات بمزيد من خفض أسعار الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي. وإلى جانب تعزيز المعنويات، عقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ أول محادثات بينهما منذ اتفاقهما على هدنة تجارية الشهر الماضي.

تأثير محادثات أوكرانيا على أسعار النفط في ما يتعلق بأوكرانيا، تبقى ترمب نبرة إيجابية إزاء احتمالات التوصل إلى وقف إطلاق النار، بعد أن ضيّقت المحادثات هوة الخلافات بشأن أحدث مقترح سلام قدّمه.

وإذا جرى التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف، قد تُخفّف الولايات المتحدة ودول أخرى العقوبات المفروضة على روسيا، بما يحتمل أن يعزّز إمدادات النفط في السوق. وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجيات السلع في "آي إن جي غروب": "في حين أن النفط يستفيد من موجة الإقبال على الأصول عالية المخاطر في الأسواق، ستظل محادثات السلام عاملاً محورياً".





## الاقتصادية

# وصول مليون برميل نفط من المنحة السعودية إلى سورية

وتعكس المنحة جهود المملكة للإسهام في تحسين الظروف المعيشية للشعب السوري، وتعزيز "الاستدامة" للاقتصاد السوري من خلال الدعم الذي قدمته في مجال الطاقة. وتستفيد الحكومة السورية من المنحة في بيع الوقود وتستخدم عوائد بيعه في إعادة شراء النفط من جديد ومن ثم إعادة بيعه، ما يعزز الاستدامة من خلال إيجاد مصدر مالي دائم يستفاد منه بشكل مستمر.

وصلت الدفعة الثانية والأخيرة من المنحة السعودية النفطية المقدّرة بمليون برميل نفط إلى سورية، ليبلغ إجمالي الشحنة 1.65 مليون برميل، بحسب ما ذكره وزير الطاقة السوري، محمد البشير عبر منصة X.

وكانت أول ناقلة محملة بالبترول الخام السعودي وصلت منذ أسبوع في ميناء بانياس محملة بنحو 650 ألف برميل. ويأتي تسليم هذه الشحنة للجانب السوري إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، والأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وكانت السعودية، ممثلة في الصندوق السعودي للتنمية، وسورية، ممثلة في وزارة الطاقة، وقعتا في 11 سبتمبر الماضي، اتفاقية تقديم المنحة التي يتم تنفيذها ومتابعتها بإشراف وزارة الطاقة في المملكة؛ للإسهام في تعزيز تشغيل المصافي السورية وتحقيق الاستدامة التشغيلية والمالية.

وتهدف الاتفاقية لدعم تنمية الاقتصاد ومواجهة التحديات الاقتصادية في سورية، وتمكين القطاعات الحيوية فيها من النمو، ودعم الجهود الوطنية والدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



الرياض

## نائب رئيس مجلس الوزراء الإيطالي لـ«الرياض»: ندعم طموح المملكة لتكون مركزاً عالمياً للطاقة النظيفة

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني، أهلاً بكم في المملكة العربية السعودية. وبدايةً، كيف تقيمون عمق وطبيعة العلاقات السعودية - الإيطالية الممتدة لأكثر من تسعة عقود؟

تُعد المملكة العربية السعودية شريكاً أساسياً لإيطاليا في منطقة الخليج، حيث تعود علاقاتنا إلى عام 1932. وخلال السنوات الأخيرة، عملنا على تعزيز التعاون في مجالات السياسة والطاقة والبنية التحتية والابتكار والثقافة والدفاع. كما أصبحت الزيارات على المستوى الوزاري أكثر تكراراً، وهو ما يعكس عمق صداقتنا.

وخلال العام الماضي تحديداً، تطوّر هذا الارتباط ليصبح شراكة نابضة بالحياة، تتطلع إلى المستقبل، وتجمعنا فيها طموحات مشتركة لتحقيق الاستقرار والازدهار المستدام والتميّز التقني. وإيطاليا والسعودية تعملان اليوم جنباً إلى جنب من أجل تعزيز الأمن والتنمية في المنطقة.

ما الأهداف الرئيسية والأولويات التي تحملونها خلال زيارتكم الحالية للمملكة؟  
نهدف في هذه الزيارة إلى معالجة القضايا الإقليمية والثنائية معاً. وبالتعاون مع أصدقائنا في المملكة، سنتباحث حول الأوضاع في الشرق الأوسط، حيث نتقاسم الهدف نفسه وهو دعم الاستقرار والأمن، بما في ذلك التنسيق الوثيق بشأن غزة.

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي أنطونيو تاجاني في مقابلة مع صحيفة (الرياض) أن الإعلان عن تأسيس مجلس الشراكة الاستراتيجية، الذي وقعته السيدة جورجيا ميلوني رئيسة وزراء الجمهورية الإيطالية مع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، يمثل محطة مفصلية في مسار العلاقات بين البلدين. فهو يرتقي بالعلاقة إلى مستوى استراتيجي، ويضع إطاراً متيناً لتعميق التعاون في مختلف المجالات من الحوار السياسي إلى الاستثمار والصناعة والطاقة والدفاع والسياحة والتراث الثقافي.

وبين تاجاني أن الشراكة الاستراتيجية لكل من المملكة وإيطاليا سوف تقود إلى توسيع آفاق التعاون إلى ما يتجاوز الإطار الثنائي، والتموضع كشريكين فاعلين في مناطق أوسع مثل إفريقيا وآسيا. ويمكن للبلدين أن يلعبا دوراً محورياً في «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بإيطاليا تُعد بوابة طبيعية إلى أوروبا، فيما تبرز المملكة مركزاً إقليمياً رئيساً. ومن خلال العمل المشترك، يمكننا تعزيز الترابط وخلق مسارات جديدة لنقل البضائع والطاقة والخدمات الرقمية.

تاجاني ي دشّن مبادرة «معرض ميلانو للأثاث والتصميم» احتفاءً بتميز التصميم الإيطالي والسعودي



توجت زيارة رئيسة الوزراء ميلوني بالإعلان عن شراكة استراتيجية بين المملكة وإيطاليا، كيف تتوقعون أن يشكل هذا الإطار المسار المستقبلي للعلاقات بين البلدين؟

يمثل الإعلان عن تأسيس مجلس الشراكة الاستراتيجية، الذي وقعته رئيسة الوزراء ميلوني مع سمو ولي العهد، محطة مفصلية في مسار العلاقات بين البلدين. فهو يرتقي بالعلاقة إلى مستوى استراتيجي، ويضع إطاراً متيناً لتعميق التعاون في مختلف المجالات من الحوار السياسي إلى الاستثمار والصناعة والطاقة والدفاع والسياحة والتراث الثقافي.

نحن نعمل مع نظرائنا في المملكة على إعداد خطة عمل لثلاث سنوات، ونأمل أن يتم الانتهاء منها قريباً. ويمنح المجلس دوراً محورياً لوزير الخارجية في البلدين، وإيطاليا على أتم الاستعداد للإسهام الفعّال في هذا المسار.

خلال وجودكم في المملكة، كيف تقيمون حجم التقدم والتحول الجاري في إطار رؤية 2030؟

نحن نقدر رؤية 2030 باعتبارها نموذجاً طموحاً واستشرافياً للتنويع الاقتصادي قائماً على الاستدامة والتخطيط طويل المدى. وأثرها واضح بالفعل، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية الحضرية، حيث أصبحت المملكة واحدة من أكثر الدول ديناميكية في العالم.

ومن الطبيعي أن يفتح هذا المسار آفاقاً جديدة للتعاون مع إيطاليا، التي تتوافق قدراتها من التصنيع المتقدم إلى الطاقة والبنية التحتية والثقافة والتصميم والسياحة والتكنولوجيا بشكل وثيق مع أولويات رؤية 2030.

أما على المستوى الثنائي، فالتعاون بيننا قوي ونطمح إلى تعزيزه أكثر. وسألتقي بعدد من الوزراء والمسؤولين السعوديين، بالإضافة إلى قيادات من قطاع الأعمال من الجانبين، وسأشارك في المنتدى الاقتصادي السعودي - الإيطالي. والذي سيكون حدثاً ضخماً، إذ سجل الآلاف من المشاركين من الطرفين حضورهم.

كما سأفتتح مبادرة "معرض ميلانو للأثاث والتصميم"، احتفاءً بتميز التصميم الإيطالي والسعودي. ونود أن نعرب عن شكرنا لوزارة الثقافة السعودية على دعمها الكبير الذي أسهم في نجاح هذا الحدث المهم.

أصبحت التبادلات رفيعة المستوى سمة بارزة في العلاقة بين الرياض وروما، إلى أي مدى تسهم هذه الزيارات المتبادلة وآخرها لقاء رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني بصاحب السمو الملكي ولي العهد في العلا في تعزيز العلاقات الثنائية؟

تعكس الزيارات رفيعة المستوى قوة شراكتنا وقيمتها الاستراتيجية، وكانت زيارة رئيسة الوزراء ميلوني في يناير الماضي مثمرة بشكل خاص، إذ أسفرت عن اتفاقيات مهمة بين الحكومتين، إضافة إلى العديد من صفقات الشركات التي بلغت قيمتها نحو 10 مليارات دولار.

لقد زرت المملكة قبل عامين، وأحافظ على تواصل منتظم مع صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية، الذي زار روما مؤخراً. وتتيح لنا هذه التبادلات المستمرة تحديد الأولويات وضمان المتابعة الفعّالة.

يملك البلدان فرصاً واسعة للتعاون؛ فنحن ندعو الشركات السعودية لاستكشاف السوق الإيطالية، كما نشجع الشركات الإيطالية على زيارة المملكة لاكتشاف مسارات جديدة للنمو المشترك.





الصناعات الإبداعية والثقافية والرياضية السريعة النمو.

وتبقى الطاقة والدفاع ركيزتين أساسيتين في تعاوننا، وسيتم تناولهما عبر مبادرات متخصصة.

وفي مجال الطاقة، يشهد التعاون تطوراً سريعاً يواكب التقنيات الجديدة في التحول الطاقى، وإيطاليا مستعدة لدعم طموح المملكة في أن تصبح مركزاً عالمياً للطاقة النظيفة عبر حلول الطاقة المتجددة المتقدمة، وتحديث الشبكات، وتقنيات الهيدروجين، والهندسة الرفيعة المستوى.

كما يحمل قطاع الأثاث والتصميم الداخلي فرصاً كبيرة، فالسوق السعودي الذي تبلغ قيمته اليوم 6.1 مليار يورو ومن المتوقع أن يتجاوز 8 مليارات بحلول 2030 يتوافق بشكل قوي مع الخبرة الإيطالية. والمملكة هي ثاني أكبر سوق لإيطاليا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الأثاث، خصوصاً في الفئة الفاخرة.

شراكتنا مع المملكة تدخل مرحلة غير مسبوقة ونراها مركزاً عالمياً للطاقة والتقنية

كل هذه المعطيات تشير إلى مسار واضح: إيطاليا والمملكة تدخلان مرحلة جديدة من التعاون، تعملان فيها جنباً إلى جنب عبر كامل نطاق أولويات رؤية 2030.

أشار السفير الإيطالي لدى المملكة، كارلو بالدوتشي مؤخراً.. إلى إمكانية التوسع المشترك نحو أسواق جديدة مثل إفريقيا وآسيا. كيف يمكن للشراكة الاستراتيجية السعودية الإيطالية أن تساهم في تعزيز الحضور الاقتصادي في هذه المناطق؟

تتيح الشراكة الاستراتيجية لكل من المملكة وإيطاليا توسيع آفاق التعاون إلى ما يتجاوز الإطار الثنائي، والتموضع

ما القطاعات الاقتصادية التي توفر أفضل الفرص لتعزيز دور إيطاليا داخل السوق السعودي، خصوصاً في دعم مشروعات وأهداف رؤية 2030 الطموحة؟

تُعد إيطاليا شريكاً مثالياً لرؤية 2030 في العديد من القطاعات، فنحن القوة الصناعية الثانية في أوروبا، ونمتلك ريادة عالمية تمتد من الطاقة والبنية التحتية إلى السلع الاستهلاكية والدفاع. وتتميز الشركات الإيطالية بجودة منتجاتها وموثوقيتها وقدرتها على نقل المعرفة وهي عناصر تتماشى تماماً مع طموحات المملكة.

تنمو علاقاتنا الاقتصادية بوتيرة سريعة، فمنذ جائحة كورونا ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 67 % ليصل إلى 10.3 مليارات يورو في عام 2024. كما زادت الصادرات الإيطالية بما يقارب 20 % سنوياً، بينما بلغت الاستثمارات الإيطالية المباشرة في المملكة 4.5 مليارات يورو. وتُعد المملكة سوقاً ذا أولوية في استراتيجية التصدير الإيطالية للدول غير الأوروبية ذات الإمكانيات العالية، ونرى توافقاً واضحاً مع مستهدفات رؤية 2030.

وفي إطار "منتدى الأعمال في الرياض"، الذي يجمع 480 شركة إيطالية وأكثر من 450 شركة سعودية، حددنا خمس مجالات توفر فرصاً فورية للتعاون:

البنية التحتية والنقل المستدام.

الرعاية الصحية.

التقنيات الرقمية والمتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

تقنيات الأغذية والمياه.



وفي الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء، يتوافق تركيز رؤية 2030 على الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين والتخزين، مع نقاط القوة الصناعية الإيطالية، ونتوقع مزيداً من المشروعات المشتركة، والبرامج التجريبية، والتعاون بين المراكز البحثية في البلدين.

أما في قطاع السياحة، فتوجد فرص كبيرة للتعاون، خصوصاً مع انفتاح المملكة على الزوار العالميين وتطويرها وجهات ثقافية وطبيعية وأثرية جديدة. ويمكن لإيطاليا أن تسهم بخبرتها في ترميم التراث، وتصميم الضيافة، وتخطيط السياحة، وصياغة الهوية المكانية.

وتُعد الثقافة والصناعات الإبداعية كذلك مجالاً واعداً للنمو، وإيطاليا تمتلك حضوراً قوياً في الهندسة المعمارية والموضة والتصميم والفنون، وهي مجالات تتناغم مع طموحات المملكة. ويتضمن منتدى الأعمال جلسة خاصة حول الثقافة والرياضة، امتداداً للمبادرات التي استُضيفت في روما.

وفي جميع هذه المجالات فإن الاتجاه واضح، أصبحت شراكتنا أكثر تعاوناً وتوجهاً نحو المهارات وتركز على بناء القدرات على المدى الطويل، بما يتماشى تماماً مع رؤية 2030.

تتقارب مواقف الرياض وروما في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، كيف يمكن توظيف هذا الانسجام الدبلوماسي لدعم الحلول المتعلقة بالتحديات السياسية الملحة، ولا سيما قضية فلسطين؟

لدينا تبادل منتظم مع المملكة العربية السعودية بشأن القضايا الدولية والإقليمية، ونحن نثمن النهج المتوازن الذي تبناه المملكة. ونعمل معاً من أجل استقرار وسلام منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وتشكل القضية الفلسطينية بطبيعة الحال عنصراً محورياً في هذا المسار.

كشريكين فاعلين في مناطق أوسع مثل إفريقيا وآسيا. ويمكن للبلدين أن يلعبا دوراً محورياً في "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وإيطاليا تُعد بوابة طبيعية إلى أوروبا، فيما تبرز المملكة مركزاً إقليمياً رئيساً. ومن خلال العمل المشترك، يمكننا تعزيز الترابط وخلق مسارات جديدة لنقل البضائع والطاقة والخدمات الرقمية.

وتحتل إفريقيا أولوية قصوى بالنسبة لإيطاليا عبر "خطة مائي"، التي تقوم على نهج شراكة متكافئة ومصلحة متبادلة. نحن نستثمر في مشروعات استراتيجية من ممر لوبيتو إلى الزراعة في منطقة الساحل إلى جانب سعيينا لترسيخ دورنا كجسر للبنية التحتية والطاقة والرقمنة بين أوروبا وإفريقيا.

وهنا تتكامل خبرة المملكة التنموية مالياً ولوجستياً مع الحضور التاريخي لإيطاليا في أسواق المتوسط وإفريقيا. فمن خلال الاستثمارات المشتركة، ومبادرات التطوير المشترك، والمشاركة في مشاريع كبرى للبنية التحتية والطاقة النظيفة، يمكننا الإسهام في بناء سلاسل قيمة مستدامة تمتد عبر ثلاث قارات. وتوفر الشراكة الاستراتيجية الإطار الذي يمكننا من تنسيق هذه الجهود ومواءمة القطاعين الخاصين في البلدين حول فرص مشتركة واعدة.

إضافةً إلى الروابط الاقتصادية، تتعاون المملكة وإيطاليا في عدة مجالات استراتيجية مثل الدفاع والأمن والطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء والسياحة. ما التطورات المستقبلية التي تتوقعونها في هذه المسارات من التعاون؟

يتجه تعاوننا نحو مزيد من التكامل والابتكار، ففي مجالي الدفاع والأمن، تستثمر المملكة في بناء منظومتها الدفاعية، وتتمتع الشركات الإيطالية بموقع مميز للمساهمة عبر نقل التكنولوجيا، والإنتاج المشترك، والتدريب المتقدم مما يُحدث تحولاً من مجرد الشراء إلى بناء قدرات مشتركة.



تتقاسم الرياض وروما الالتزام بتحقيق سلام عادل وآمن وشامل ومستدام في الشرق الأوسط. وقد وقعنا مع صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية إعلاناً مشتركاً حول غزة خلال زيارته لإيطاليا في 28 أغسطس. وعلى مدى العامين الماضيين، عززنا تعاوننا لدعم زيادة المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، والعمل على تمهيد الطريق نحو تنفيذ حل الدولتين.

كما شاركت إيطاليا بفاعلية في "المؤتمر رفيع المستوى للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين" الذي دعت إليه الملكة وفرنسا في نيويورك، وقدمنا إسهامات مهمة في أعمال المؤتمر وإعلان نيويورك، حيث تولّت إيطاليا رئاسة مجموعة العمل الخاصة بالأمن بناءً على طلب من الملكة.

وقد مهدت "خطة ترمب" التي أقرها أيضاً مجلس الأمن الطريق لاستكشاف أشكال جديدة من التعاون العملي الذي يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني واستقرار المنطقة.

وتظل إيطاليا منخرطة بالكامل في تنفيذ الخطة وفي الجهود الإنسانية عبر مبادرة "الغذاء من أجل غزة"، كما تُعد الدولة الغربية الأكثر استقبالية للفلسطينيين المحتاجين إلى الرعاية الطبية.



الرياض

## سمو وزير الطاقة يلتقي وزير الدولة والمحروقات والمناجم الجزائري

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، في الرياض اليوم، معالي وزير الدولة والمحروقات والمناجم في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المهندس محمد عرقاب.

وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك في قطاع البترول والغاز والكهرباء، والموضوعات المشتركة في قطاع الطاقة، بما يحقق تطلعات قيادتي البلدين الشقيقين.





## اقتصاد الشرق

# كندا تتوصل لاتفاق داخلي يمهد الطريق لإنشاء خط أنابيب نفطي

في عهد رئيس الوزراء السابق جاستن ترودو، والمقاطعة المحافظة الغنية بالنفط.

ويمثل خط أنابيب جديد رمزاً مهماً لدى بعض سكان ألبرتا الذين يقولون إن الحكومة الفيدرالية تعيق الإمكانات الاقتصادية للمقاطعة. كما اكتسبت الفكرة زخماً أوسع مع محاولة كندا تنويع صادراتها بعيداً عن الولايات المتحدة، بعد رسوم الرئيس الأميركي دونالد ترمب وتصريحاته بشأن "جعل كندا ولاية أميركية".

وتذهب معظم صادرات النفط الكندي وهي من بين أكبر صادرات البلاد، إلى الجنوب حالياً. لكن توسيع القدرة التصديرية يصطدم بطموحات كندا لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

وقالت متحدثة باسم مكتب رئيسة وزراء ألبرتا عبر الهاتف: "نأمل أن نشارك المزيد خلال الأيام المقبلة"، من دون الخوض في تفاصيل. وامتنع مكتب رئيس الوزراء عن التعليق.

معارضة شديدة من كولومبيا البريطانية والسكان الأصليين أعرب رئيس وزراء كولومبيا البريطانية ديفيد إيبى، عن معارضة شديدة لإنشاء خط الأنابيب الجديد، مستشهداً بقيادة من السكان الأصليين في المنطقة يعارضون المشروع أيضاً.

توصل رئيس الوزراء مارك كارني ورئيسة وزراء ألبرتا دانييل سميث إلى الخطوط العريضة لاتفاق يدعم إنشاء خط أنابيب نفط جديد يصل إلى الساحل الغربي لكندا، وفقاً لما ذكرته هيئة الإذاعة الكندية يوم الإثنين.

تقول سميث ومراقبون في القطاع إن القواعد الحالية في كندا تُثني المستثمرين عن الالتزام بإنشاء خط جديد لنقل نفط ألبرتا إلى ساحل كولومبيا البريطانية، ثم إلى الأسواق الآسيوية.

ومن أبرز العوائق القانونية القائمة، الحظر المفروض على ناقلات النفط التي تحمل الخام قبالة الساحل الشمالي لكولومبيا البريطانية.

وبحسب التقرير، يستعد الزعيمان الفيدرالي والمحلي للإعلان عن اتفاق "مرحلي" يتضمن إعفاءات خاصة و"دعماً سياسياً" للمشروع خلال مؤتمر صحفي في مدينة كالغاري يوم الخميس.

وستتوقف الإعفاءات على التزامات بفرض تسعير كربون أكثر صرامة، و"استثمار بمليارات الدولارات" في مشاريع احتجاز الكربون من قبل مجموعة شركات الرمال النفطية المعروفة باسم "تحالف باثوايز"، بحسب التقرير.

اختراق في علاقة متوترة بين أوتاوا وألبرتا إذا اكتمل الاتفاق، فسيُعدّ اختراقاً مهماً في العلاقة المتوترة بين الحكومة الفيدرالية التي عززت قوانين حماية البيئة



وقال إن فرض خط أنابيب بالقوة قد يعرّض الدعم الذي يقدمه السكان الأصليون لمشاريع كبرى أخرى في المقاطعة، مثل منشآت الغاز الطبيعي المسال، للمخاطر.

لكن إبي لا يملك حق النقض القانوني. فقد فشلت كولومبيا البريطانية في الطعون القضائية التي قدمتها ضد توسعة خط أنابيب "ترانس ماونت"، الذي اكتمل العام الماضي وتبلغ طاقته 890 ألف برميل يومياً لينقل النفط إلى منطقة فانكوفر.



# الوصول إلى الكهرباء في الدول العربية يقفز إلى 97%.. وتحسن لافت بالسودان وليبيا

## الطاقة

ويشير تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى أن التحسن المتزايد في معدلات الوصول إلى الكهرباء بالدول العربية ليس منعزلاً عن توسع منظومات الطاقة المتجددة وتحديث الشبكات.

وتُظهر المعطيات المرتبطة بالاستهلاك من جانبها نموًا مستمرًا في الطلب؛ ما يعكس الاتجاه العام الذي ترسم ملامحه بوضوح منذ عقد تقريبًا، وتدعمه توقعات الإنتاج المتزايد خلال السنوات المقبلة.

### الوصول إلى الكهرباء في الدول العربية

سيسجل الوصول إلى الكهرباء في الدول العربية متوسطًا يبلغ 96% بنهاية 2025، وفق تقديرات وكالة "فيتش"، مقابل 92.8% عالميًا؛ ما يجعل المنطقة العربية أعلى من المتوسط الدولي.

ويُتوقع أن تبلغ خدمة الوصول إلى الكهرباء مستوى 100% في 13 دولة عربية، كما تستقر في ليبيا عند 72%، وترتفع في السودان إلى 70% مقارنة بـ68% في 2024.

وتفيد التوقعات بأن نسبة التغطية سترتفع في السودان إلى 81% وفي ليبيا إلى 77% بحلول 2030، مع محافظة الدول الـ13 الأخرى على التغطية الكاملة.

يشهد الوصول إلى الكهرباء في المنطقة العربية مسارًا تصاعديًا مدفوعًا بتحسّن البنية التحتية وزيادة الاستثمارات في منظومات الطاقة على اختلافها.

ويشير التقرير القطاعي الصادر عن مؤسسة "ضمان"، الذي حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، إلى أن المنطقة تقترب من تعميم الخدمات الكهربائية على معظم السكان، تزامنًا مع تنامي الطلب على الكهرباء وارتفاع معدلات الإنتاج والاستهلاك في أغلب الدول.

وتُظهر المؤشرات حجم التحولات الهيكلية التي يشهدها القطاع، خلال وقت تتسع فيه الفجوة بين الدول التي بلغت مرحلة الإشباع الكهربائي وتلك التي لا تزال تعمل على تحسين شبكاتها الداخلية.

وتُبرز البيانات أنه من المرجح استمرار التحسّن خلال السنوات المقبلة، ضمن مسار يرتبط مباشرة بالنمو الاقتصادي وتطور قطاعات الصناعة والخدمات والبنية الأساسية.

ويمثل ارتفاع القدرة على إيصال الخدمات الكهربائية عاملاً مهماً في تعزيز معدلات التنمية، ولا سيما في الدول التي بدأت تستدرك فجواتها التاريخية مثل السودان وليبيا.



وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتجاوز إجمالي استهلاك المنطقة العربية 1558 تيراواط/ساعة بحلول 2030، مع زيادة متوقعة في الطلب بالدول جميعها.

#### نصيب الفرد من الكهرباء

تؤكد التقديرات ارتفاع متوسط نصيب الفرد العربي من الكهرباء المولدة بمعدل 3.1% إلى 8.6 ألف كيلوواط/ساعة بنهاية 2025، متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ 5.3 ألف كيلوواط/ساعة.

وبحسب البيانات، ستتخطى 6 دول المتوسط العربي في 2025، بينما تأتي 9 دول دونه، بدءاً من ليبيا عند 5.8 ألف كيلوواط/ساعة وصولاً إلى السودان بـ400 كيلوواط/ساعة فقط.

ومن المرجح أن يشهد نصيب الفرد ارتفاعاً في 14 دولة عربية بنهاية 2025، بزيادات تتراوح بين 0.9% في السعودية و37% في لبنان، مقابل تراجع وحيد في السودان بنسبة 1.3%.

وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي المشهد؛ إذ يبلغ نصيب الفرد 25 ألف كيلوواط/ساعة في البحرين، تليها قطر بنحو 23 ألف كيلوواط/ساعة، ثم الكويت بـ20 ألف كيلوواط/ساعة، ثم الإمارات والسعودية وسلطنة عمان بمتوسط 19 و12.6 و9.8 ألف كيلوواط/ساعة على الترتيب.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المنتجة عربياً إلى 10 آلاف كيلوواط/ساعة بحلول عام 2030.

ويأتي هذا الارتفاع المتوقع نتيجة لزيادة متوسط نصيب الفرد من الكهرباء في 13 دولة عربية، بالتزامن مع زيادة كمية الكهرباء المنتجة في أغلب الدول، وتحسن كفاءة الشبكات واستثمارات التوليد.

وتؤدي هذه الأرقام المتوقعة إلى رفع متوسط الوصول إلى الكهرباء في الدول العربية إلى 97% بنهاية العقد، مدفوعاً بالتحسينات المتسارعة في شبكات النقل والتوزيع.

#### استهلاك الكهرباء في الدول العربية

يُتوقع ارتفاع متوسط استهلاك الكهرباء في الدول العربية خلال 2025 إلى نحو 86.4 تيراواط/ساعة.

ومن المرجح أن يقفز إجمالي استهلاك الكهرباء في المنطقة العربية بمعدل 3.5% ليلبلغ 1296 تيراواط/ساعة بنهاية 2025، بحسب ما طالعه منصة الطاقة.

وبنهاية 2025، ستتخطى 4 دول عربية المتوسط العربي لاستهلاك الكهرباء، وهي السعودية ومصر والإمارات والجزائر، في حين ستبقى 11 دولة أخرى تحت هذا المتوسط، إذ يتراوح استهلاكها بين 82 تيراواط/ساعة في الكويت و6.3 تيراواط/ساعة في لبنان.

#### أكبر الدول العربية المستوردة للكهرباء خلال 2024

شعار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" - الصورة من موقعها الرسمي وترجح البيانات أن تشهد 15 دولة عربية زيادة في الاستهلاك بنهاية 2025، بمعدلات تتراوح بين 2.2% في سلطنة عمان و27% في لبنان؛ ما يعكس ديناميكية الطلب وارتباطه بالتوسع الاقتصادي والسكان.

وتستحوذ الدول الـ5 الأولى، وهي السعودية ومصر والإمارات والجزائر والكويت، على 74% من إجمالي استهلاك المنطقة، بقرابة 958 تيراواط/ساعة.

وتواصل السعودية صدارتها عربياً بنحو 436 تيراواط/ساعة (34%)، تليها مصر بأكثر من 174 تيراواط/ساعة (13.5%)، ثم الإمارات بـ172 تيراواط/ساعة (13%)؛ ثم الجزائر والكويت بـ94 و82 تيراواط/ساعة على الترتيب.



وتستمر هذه الاتجاهات في رسم صورة قطاع كهربائي عربي  
أكثر قدرة على تلبية الطلب، وأكثر استعدادًا للتحويل نحو  
منظومات طاقة متجددة وفعّالة خلال العقد المقبل.



شكرًا.